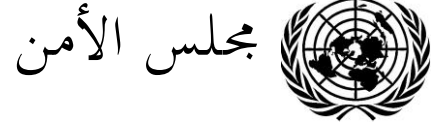


Distr.: General
30 December 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤). ويتناول التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقديم تقرير المورخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/698)، بما في ذلك التطورات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (إطار السلام والأمن والتعاون) والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها. ويقدم أيضاً معلومات مستكملة عن نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانياً - التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار متابعة إحدى توصيات الحوار الوطني الذي عقد في الفترة من ٩ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عيّن الرئيس جوزيف كابيلا "حكومة تلاحم وطني" تضم ٤٧ عضواً من الائتلاف الحاكم والمعارضة السياسية. واتسم التعديل الوزاري الذي طال انتظاره بعودة قادة الأحزاب السياسية الرئيسية من داخل الائتلاف الحاكم. وعيّن، إيفاريسست بوشاب، الأمين العام لحزب الشعب للإعمار والتنمية، نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للأمن والداخلية. وسيشرف بهذه الصفة على الترتيبات الأمنية للانتخابات على نحو خاص. وتضم الحكومة الجديدة سبع وزيرات ونائبات وزراء، يمثلن ١٤ في المائة من المناصب. وانضم إلى الحكومة الجديدة عشرة أعضاء من المعارضة،



الرجاء إعادة استعمال الورق

090115 060115 14-67937 (A)



من فيهم توماس لوهاكا، الأمين العام لحركة تحرير الكونغو، الذي عُيِّن نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وويلي ماكياشي، من الحزب اللومبي الموحد، الذي عُيِّن نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعمل. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، طردت حركة تحرير الكونغو توماس لوهاكا وعضوين آخرين من أعضاء الحزب بسبب انضمامهم إلى الحكومة الجديدة.

٣ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، حدّد الرئيس كاييلا في خطابه السنوي عن حالة الأمة، بعضاً من أهداف الحكومة الجديدة، بما فيها تنفيذ عملية تحقيق اللامركزية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن البلد لن يدع "لأوامر أجنبية" فيما يخص الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦. وقال الرئيس كاييلا أيضاً إن الحالة الأمنية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تبرر وجود قوة كبيرة تابعة للبعثة وأن الوقت قد حان لمناقشة تقليص قوامها.

٤ - وطلعت على الساحة السياسية المناقشات بشأن احتمال ترشيح الرئيس كاييلا لفترة ولاية ثالثة، وأدت إلى ردود فعل مختلفة اتسمت بالعنف في بعض الأحيان. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في لودجا، كاساي الشرقية، اعتدى شاب بالضرب على قسيسين كاثوليكين وراهبة كاثوليكية، ووردت تقارير تعزو الاعتداء إلى معارضة الكنيسة الكاثوليكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأي تغيير دستوري. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه ائتلاف من أحزاب المعارضة يتكون بشكل رئيسي من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، رسالة إلى ممثلي الخاص، تطلب دعماً من البعثة لكفالة أن تنفذ الحكومة تنفيذاً كاملاً أحكام إطار السلام والأمن والتعاون، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة بالمصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية.

٥ - وتواصل ورود تقارير تفيد بفرض القيود على أنشطة بعض الأحزاب السياسية المعارضة. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، منع رئيس بلدية غوما خروج مسيرة كانت أحزاب سياسية معارضة قد قررت تنظيمها، وهو خامس نشاط للمعارضة يحظر في غوما خلال الشهور الماضية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت الشرطة الوطنية الكونغولية لمدة قصيرة ٥٠ شخصاً من أنصار المعارضة المعتصمين بالقرب من مقر البعثة في كينشاسا للمطالبة بحوار وطني، والتنفيذ الكامل لأحكام إطار السلام والأمن والتعاون، وإنهاء العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن أصدر حاكم كينشاسا قراراً بحظر الاعتصام.

٦ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح ريتشارد موييج، وزير الأمن والداخلية، المكتب الوطني لتعداد السكان. وسيتولى المكتب مسؤولية إصدار بطاقات هوية بالاستدلال الحيوي وإجراء تعداد سكاني. ويرغب بعض ممثلي الحكومة في أن يشكل التعداد أساس سجل الناخبين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٦. ولكن بعض أعضاء المعارضة والمجتمع المدني شجبوا ذلك بوصفه محاولة من الحكومة لتأخير إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦.

٧ - وواصلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة استكمال سجل الناخبين وتحديد مراكز التصويت. وواصلت البلدان الشريكة والبلدان المانحة إخضاع الدعم الذي تقدمه إلى شرط نشر جدول زمني شامل وميزانية عامة للانتخابات.

٨ - وعلى الجانب الاقتصادي، واصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية التمتع باستقرار نسبي على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي تشرين الأول/أكتوبر قدر صندوق النقد الدولي، في آفاق الاقتصاد العالمي، نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٤ بنسبة ٨,٦ في المائة. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أقر القانون المالي لميزانية عام ٢٠١٥ التي بلغت ٨,٩ بلايين دولار، بزيادة بنسبة ٨,٩ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٤.

حالة حقوق الإنسان

٩ - واصلت البعثة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الجهات الفاعلة السياسية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوقف عناصر وكالة الاستخبارات الوطنية نائب الرئيس القطري للحزب الليبرالي من أجل التنمية، أمام مبنى محطة تلفزيونية في غوما بعد أن انتقد رد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على المذابح التي استهدفت مدنيين في إقليم بيني.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقريرين علنيين. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المكتب تقريراً يذكر فيه أن خلال فترة احتلال حركة ٢٣ مارس أجزاءً معينة من ونييراغونغو وروتشورو في كيفو الشمالية في الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تعرض أكثر من ١١٦ فرداً إلى انتهاكات للحق في الحياة، و ٣٥١ فرداً إلى انتهاكات للحق في السلامة البدنية، من بينهم ١٦١ من ضحايا الاغتصاب و ٢٩٦ من ضحايا انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي، بما في ذلك كثير من حالات الاختطاف والتجنيد القسري. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المكتب أيضاً تقريراً يوثق ارتكاب انتهاكات لحقوق

الإنسان، وتحديدًا إعدام ٩ مدنيين بإجراءات موجزة، واختفاء ٣٢ مدنيا آخر قسراً، وهي أفعال يزعم أن الشرطة الوطنية الكونغولية قد ارتكبتها في سياق "عملية ليكوفي" في كينشاسا في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعترض الوزير موييج على النتائج التي خلص إليها التقرير، وقال إنه تقرير متحيز بطبيعته ويهدف إلى تشويه سمعة الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة مدير المكتب شخصا غير مرغوب فيه. وعلى الرغم من الاعتراضات التي أبدتها الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء والمنظمات، والجهود المتضاربة التي بذلتها لدفع الحكومة إلى إعادة النظر في قرارها، طُلب من المدير مغادرة البلد في غضون ٤٨ ساعة. وعلاوة على ذلك، تلقى بعض من موظفي المكتب تهديدات ذات صلة بعملهم. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت منظمة رصد حقوق الإنسان تقريراً يوثق مزاعم بشأن إعدام ٥١ مدنيا بإجراءات موجزة واختفاء ٣٣ مدنيا آخر قسراً خلال "عملية ليكوفي". وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، علقت إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة البرنامج الذي تنفذه للمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية، بناء على مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الشرطة الوطنية الكونغولية. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بتعليق دعمها لبرنامج الخفارة المجتمعية الذي تنفذه الشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا، رهنا بنتائج التحقيقات في تلك المزاعم. وحافظت فرنسا على تعاونها مع الشرطة الوطنية الكونغولية، ولكنها دعت إلى إجراء تحقيقات بشأن ما ورد في تلك التقارير. وأعرب لامبير مندي، وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، عن دهشته إزاء قرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وأشار إلى أن الحكومة قد فتحت بالفعل تحقيقات فيما ورد في تلك التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُسبب إلى الشرطة الوطنية الكونغولية.

١١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت المحكمة العسكرية العليا الجنرال جيروم كاكوافو لمسؤوليته الشخصية والقيادية عن جرائم الاغتصاب وجرائم الحرب التي ارتكبتها جنود يعملون تحت قيادته بوصفه قائد القوات المسلحة للشعب الكونغولي، وهي ميليشيات كانت ناشطة في مقاطعة إيتوري في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات. ولاحظت البعثة بقلق أن العقوبة التي حكمت بها المحكمة كانت خفيفة، وأن الحق في الاستئناف لم يكن متاحاً. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة العسكرية في كيفو الجنوبية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر حكماً بالسجن مدى الحياة على العقيد "١٠٦" الذي وجهت إليه ١٤ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكان كلا القائدين السابقين على قائمة تضم أسماء خمسة من كبار ضباط القوات

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متهمين بارتكاب جرائم اغتصاب، وهي قائمة سلمها وفد من مجلس الأمن للرئيس كابيلا في أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن بين بقية الأسماء المدرجة في القائمة، لاذ أحدهم بالفرار إلى خارج البلد بعد صدور أمر بإلقاء القبض عليه في عام ٢٠٠٦، وتوفي آخر، وصدر حكم براءة الثالث.

١٢ - وسجلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدوث ٦١ واقعة عنف جنسي في حالات النزاع. فلقد تعرضت ٣٠ امرأة و ٣١ طفلاً على الأقل لأعمال عنف جنسي، ويزعم أن مرتكبيها هم من الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٣ - وعملت البعثة مع مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على تقديم الدعم إلى وزير الدفاع لوضع خطة عمل بشأن العنف الجنسي لتطبيقها في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستكمال خطة العمل المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي ضد الأطفال. وتدعم البعثة أيضاً الجهود الجارية لإنشاء مفوضية وطنية لرصد وتقييم تنفيذ خطة العمل.

١٤ - وفيما يتعلق بحماية الأطفال والنزاع المسلح، أُفرج عن طفلين مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة كانا معتقلين لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصلت في إقليم بيني، كيفو الشمالية، العملية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، المعنونة "عملية الإنقاذ"، بهدف كفالة الإفراج عن الأطفال المرتبطين سابقاً بتحالف القوى الديمقراطية. وإلى غاية ٨ كانون الأول/ديسمبر، أُفرج عن ٦٠ طفلاً (٣٦ صبياً و ٢٤ بنتاً) تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٧ سنة. وتم إجلاء ٢٩ منهم إلى غوما لاعتبارات أمنية على إثر تهديدات من السكان المحليين بسبب ارتباطهم سابقاً بتحالف القوى الديمقراطية. ووُضعوا في مركز عبور في انتظار لم شملهم مع أسرهم وإعادة إدماجهم.

١٥ - وإلى غاية ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة ٢٨٥ حالة تتعلق بأطفال (١٥ بنتاً و ٢٧٠ صبياً) فرّوا من الجماعات المسلحة أو جرى فصلهم عنها، وحالة واحدة تتعلق بطفل جرى فصله عن قوات الأمن الوطني. وكان من بين الأطفال الذين جرى فصلهم عن الجماعات المسلحة طفل روائي وآخر أوغندي.

الحالة الإنسانية

١٦ - يوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويشمل ذلك ٢,٧ مليون شخص من المشردين داخليا. ويعيش نحو ٨٥ في المائة من المشردين داخليا مع أسر مضيفة؛ أما الباقون فيعيشون في مخيمات ومواقع مخصصة لهم. وفي أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة بإغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا في غوما ومحيطها بحلول نهاية العام، أُغلق مخيم المشردين داخليا في كيوانجا، في إقليم روتشورو، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، لاعتبارات تتعلق بشواغل أمنية، بما في ذلك مزاعم بوجود أسلحة في المخيم. واضطر نحو ٣ ٣٠٠ من المشردين داخليا إلى البحث عن مأوى في مكان آخر.

١٧ - وما زال نحو ٤٢٠ ٠٠٠ شخص كونغولي يعيشون كلاجئين وملتجسين لجوء في البلدان المجاورة، في حين تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ١٢٢ ٠٠٠ لاجئ، بمن فيهم نحو ٦٨ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٣٨ ٨٠٠ لاجئ من رواندا، و ٩ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي، و ١ ٢٠٠ لاجئ من أوغندا. وإلى غاية ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عاد إلى الوطن طوعا نحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ من أصل ٣٧ ٣٣٦ لاجئ أنغولي. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عاد أيضاً أكثر من ٣ ٥٠٠ لاجئ رواندي طوعاً إلى وطنهم.

١٨ - ولم يُموّل النداء الإنساني لعام ٢٠١٤ الذي طُلب فيه تقديم ٨٣٢ مليون دولار من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية سوى بنسبة ٤٩ في المائة. ولتلبية احتياجات ٥,٢ ملايين شخص، يُطلب مبلغ إجماليه ٦٩٢ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٩ - في كيفو الشمالية، طغى على الحالة الأمنية ارتفاع حاد في وتيرة العنف في إقليم بيني. ومنذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدت سلسلة من الهجمات المحددة الأهداف يشتبه أنها من تدبير تحالف القوى الديمقراطية وعناصر تابعة له إلى قتل أكثر من ٢٥٠ من المدنيين بوحشية. وأدّت هجمتان شنتا في ١١ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر في قريتين نائيتين بالقرب من أويتشا إلى مقتل نحو ٣٠ مدنياً، بينهم أطفال ضُربوا بالسواطير حتى الموت. وعززت البعثة وجودها العسكري والشرطي والمديني في المنطقة وزادت الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وشمل ذلك نقل مقر

لواء التدخل التابع للقوة من غوما إلى بيني، وإنشاء مركز مشترك للاستخبارات والعمليات في بيني، ونقل المخطط الأرضية للطائرات بدون طيار غير المسلحة من غوما إلى بونيا لتحسين الوعي بالأوضاع السائدة في إقليم بيني.

٢٠ - ومن ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، زار الرئيس كاييلا المنطقة لطمأنة السكان، ودعا إلى زيادة الدعم الذي تقدمه البعثة للمساعدة في التصدي للتهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية. وفي وقت سابق، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، في رفقة المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، بزيارة إقليم بيني للتعبير عن التضامن مع السكان. وفي يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، عاد ممثلي الخاص إلى بيني في صحة سفراء كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢١ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، أصدرت المحكمة العسكرية في إقليم بيني، الناظرة في قضية اغتيال الجنرال مامادو ندالا الذي قاد عمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، حكماً بالإعدام في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على ضابط برتبة مقدم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحكاماً بالسجن لمدة تتراوح بين ١٢ و ٢٠ سنة على ثلاثة ضباط آخرين بتهمة "الخيانة" و "التواطؤ مع حركة إرهابية". وأصدرت المحكمة أيضاً حكماً غيايباً بالإعدام على جميل موكولو، زعيم تحالف القوى الديمقراطية، بينما حكمت بالسجن خمس سنوات و ١٥ سنة على فردين آخرين من أفراد التحالف المعتقلين.

٢٢ - وفي إقليم واليكالي، أدت الاشتباكات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا وعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى تشريد ما يصل إلى ٦٠٠ من المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن أربعة مدنيين، بينهم طفلان، قتلوا خلال اشتباكات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل غيدون في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في كيسيمبا. وظلت الاشتباكات بين فصائل المايي - مايي رايا موتومبوكي المتناحرة وجماعات المايي - مايي الأخرى سبباً في انعدام الأمن في جنوب الإقليم، وأدى ذلك إلى غاية ١٧ كانون الأول/ديسمبر إلى تشريد أكثر من ٨٠٠ مدني.

٢٣ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، في إقليم روتشورو، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد عناصر المايي - مايي نيأتورا. وقد تشردت ٢٠٠ أسرة نتيجة الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر

المائي - مايي، حيث أحرقت هذه العناصر منازل المدنيين أثناء انسحابها. وبحلول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد استعادت السيطرة على المنطقة.

٢٤ - وفي إقليم نيراغونغو، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الخطأ قذيفة صاروخية سقطت على أراضي رواندا. وألقي القبض على الجندي التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤول عن إطلاق القذيفة، بتهمة الإهمال وعدم الانضباط، وطلبت رواندا من آلية التحقق المشتركة الموسعة إجراء تحقيق في الحادث.

٢٥ - وظلت الحالة الأمنية متقلبة في كيفو الجنوبية. ففي الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، انسحبت قوات الدفاع الوطنية البوروندية من كيلييا في إقليم أوفيرا، حيث كانت متواجدة منذ عام ٢٠١١. بموجب اتفاق بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع توغل القوات الوطنية لتحرير بوروندي. وعلى الرغم من إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة، أدى انسحاب قوات الدفاع الوطنية البوروندية إلى زيادة في نشاط الجماعات المسلحة.

٢٦ - وفي إقليم شابوندا، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت دورية استطلاع تابعة لآلية التحقق المشتركة الموسعة في كمين نصبته جماعة المائي - مايي فودجو على قنطرة مولونغو، فُتِل مدنيان وضابطان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - وظلت عناصر المائي - مايي ياكوتومبا نشطة في إقليمَي جنوب أوفيرا وفيزي. ورغم الانخفاض الذي طرأ على عدد الاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هذه الجماعة كثفت أنشطة التجنيد وعززت مواقعها في غابة انغاندا وفي شبه جزيرة أوبواري.

٢٨ - وأسهمت مواصلة عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جماعة المائي - مايي كاتا - كاتانغا في تحسن نسبي في الحالة الأمنية في كاتانغا الشمالية والشرقية، على الرغم من أن معظم عناصر المائي - مايي لاذت بالفرار إلى إقليم بويتو لإعادة التبعث. وانخفضت حدة النزاع الدائر بين مجتمعات التوا واللوبا بفضل جهود الوساطة التي بذلتها الحكومة والسلطات الإقليمية والبعثة. ومع ذلك، تدهور الوضع في كاتانغا الوسطى والجنوبية مع تزايد هجمات جماعات المائي - مايي ضد المدنيين ومواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة ما بين ٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تشرد

٢٠٠٠ شخص بسبب سلسلة هجمات فتاكة نفذتها الميليشيات. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كان عدد المشردين داخلياً في كاتانغا يفوق ٥٨٠.٠٠٠ شخص.

٢٩ - وفي مقاطعة إيتوري، الواقعة في محافظة أورينتال، شنت جماعة المايي - مايي سيمبا هجمات في تشرين الأول/أكتوبر على أربعة من مواقع تعدين الذهب في جنوب إقليم مامباسا. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، جندت هذه الجماعة قسراً نحو ١٠٠ شاب من باكايكو، الواقعة على بعد ١٨٠ كيلومتراً جنوب غرب مامباسا.

٣٠ - وفي مقاطعة إيتوري، وخاصة في جنوب إيرومو، شنت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عدداً من الهجمات ضد السكان المدنيين. وفي الفترة ما بين ٢٦ و ٣١ تشرين الثاني/أكتوبر، استهدف أفراد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عشر قرى في منطقتي أفيبا وكوماندنا، وقتلوا ثلاثة أشخاص واغتصبوا ثلاث نساء وفتاة واحدة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع حوالي ١٠٠٠ عنصر من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري و ٣٠٠ من مُعالِيهم، بقيادة زعيمهم كوبرا ماتاتا ومبادو أديروودو بالقرب من أفيبا من أجل الاستسلام. غير أن المفاوضات بين السلطات الكونغولية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وصلت إلى طريق مسدود، إذ طالبت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بعفو عام عن الجرائم التي ارتكبت ودمج عناصرها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الاعتراف لهم برتبهم. وإلى غاية ٩ كانون الأول/ديسمبر، لم يستسلم إلا ٦٤ عنصراً من عناصر هذه القوات ومعهم عشرة أسلحة.

٣١ - وفي أويلي العليا وأويلي السفلى، تواصلت التقارير التي تفيد بوجود عناصر متبقية من جيش الرب للمقاومة وعناصر مسلحة أخرى مجهولة الهوية في مثلث نيانغارا - نغليما - بانغادي، وعلى محور دونغو - دورو، وفي منطقة دوروما. وتفيد التقارير أن عناصر هذه الجماعة المسلحة واصلت تشغيل مواقع التعدين في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتجديد الإمدادات الغذائية. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات البعثة عمليات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، بدعم من قيادة قوات الولايات المتحدة لإفريقيا، في مناطق دورو، وفراجي، وكبايكا، ومنتزه غارامبا الوطني. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت البعثة قاعدتين تشغيليتين متنقلتين في كيليوا. ولم ترد بعد ذلك تقارير أخرى من هذه المنطقة عن هجمات منسوبة إلى عناصر يشتهب في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة.

حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٣٢ - قدمت البعثة الدعم للقوات المسلحة الكونغولية من خلال التخطيط المشترك، وتدابير الوعي بالأوضاع السائدة، والدعم اللوجستي والناري في العمليات المنفذة ضد تحالف القوى الديمقراطية، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا، وجيش الرب للمقاومة. وتم إعداد خطط مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تأهباً لتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في حال عدم تخلي هذه الجماعة المسلحة عن سلاحها قبل الموعد النهائي المحدد في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت لجان الحماية المحلية التي يتجاوز عددها ٥٠ لجنة في خمس محافظات ٤٧٢ إنذاراً تحذيرياً مبكراً. واستجابت قوة البعثة في ١٣ في المائة من الحالات، وأحيل ٤٢ في المائة من الإنذارات إلى قوات الأمن الكونغولية و ٣٧ في المائة منها إلى السلطات المدنية المحلية. وفي الحالات المتبقية البالغة نسبتها ٨ في المائة، لم يتخذ أي إجراء لأن الإنذارات كانت إما كاذبة أو وردت بعد وقوع الأحداث. وفي ما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع الإنذارات الواردة، وُضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، بينما تم اعتقال الجناة أو ردعهم.

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في سياق عمليات البعثة

٣٤ - رغم أن عمليات البعثة ضد الجماعات المسلحة لم تؤدّ إلى أية زيادة ملحوظة في المخاطر المحدقة بموظفي الأمم المتحدة في البلد بصفة عامة، كان لتزايد تعقيد الحالة الأمنية وتقلبها في منطقة بيني آثار على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وأثارت الهجمات التي شنها تحالف القوى الديمقراطية ضد السكان المدنيين مشاعر قوية معادية للبعثة. وأدت هذه المشاعر المعادية، التي تأججت بسبب توظيفها لمآرب سياسية، إلى عدد من المظاهرات والهجمات العنيفة ضد البعثة في ٢٢ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة بيني. ولا تزال التحقيقات جارية لمعرفة الظروف المحيطة بوفاة مدنيين خلال هذه المظاهرات العنيفة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نصب معتدون مجهولو الهوية كميناً لقافلة تابعة للبعثة على الطريق بين بيني ومافيفي. وإضافة إلى ذلك، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، منع حشد من الغوغاء في أويتشا طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة من الهبوط حيث رشقوها بالحجارة حين كانت في طريقها لإجلاء طفلين كونغوليين أصيبا بجروح خطيرة في هجوم شنته عناصر يشبه في أنها تنتمي إلى تحالف القوى الديمقراطية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٥ - إلى غاية ١٧ كانون الأول/ديسمبر، شارك ١٤٤ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية و ٦٠ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية في برنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وكان من بين هؤلاء الأفراد ١٢٤ مقاتلاً، منهم ٥٢ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين كان ٥٤ منهم أطفالاً مرتبطين بجماعات مسلحة، و ٢٦ منهم من المُعالين. واستفاد من إعادة إلى الوطن كذلك ٢٩ فرداً آخر من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بينهم طفل واحد مرتبط بهذه الجماعة المسلحة و ١٩ من المُعالين.

٣٦ - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والسياسي لعملية النزع الطوعي لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك من خلال تنظيم رحلات جوية خاصة، فضلاً عن توفير المواد الغذائية والمياه والأدوية وغير ذلك من السلع والخدمات.

٣٧ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت منظمة رصد حقوق الإنسان تقريراً يدين موت أكثر من ١٠٠ من المقاتلين المسرحين ومعاليتهم من الجوع والمرض في معسكر الإعدام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أنشأته الحكومة في كوتاكولي في محافظة إكواتور. واعترف الوزير ميندي بحدوث تلك الوفيات في المعسكر، لكنه نفى أي إهمال من جانب الحكومة. وعرضت البعثة توفير حصص غذائية على وجه الاستعجال، كما خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٥١٧ ٠٠٠ دولار لتمويل الدعم المستعجل في إطار الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الغذاء والمأوى. ولا تزال المناقشات جارية مع الحكومة بشأن إغلاق معسكر كوتاكولي وتحسين الظروف المعيشية في غيره من معسكرات الإعدام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تم تحديدها في إطار الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٨ - ومن أصل ٨٥ مليون دولار أُدرجت في الميزانية وخُصصت للخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تعهدت الحكومة بتقديم ١٠ ملايين دولار، وأعربت البعثة عن استعدادها للمساهمة بمبلغ ٨ ملايين دولار في مرحلة إعادة الإحراق. وتعهد البنك الدولي وجهات مانحة أخرى بدفع مبلغ ٣٥ مليون دولار لمرحلة إعادة الإدماج. وأشارت الحكومة إلى أنها لا تستطيع أن تلتزم إلا بالشرط الأول البالغ ٢,٤ مليون دولار من المبلغ المتعهد به في أول الأمر. ومع ذلك، لم تصرف الحكومة أي أموال حتى الآن، مما يعرض صرف مساهمات الجهات المانحة الأخرى للخطر.

الدعم المقدم للبعثة بهدف التخلص من الذخائر المتفجرة

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة إزالة الألغام دعماً لحماية المدنيين في أقاليم ماسيسي ونييراغونغو وروتشورو في كيفو الشمالية، بتدمير ١٥٢ صنفاً من مخلفات الحرب من المتفجرات و ١٤٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ودعماً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، دمرت الدائرة أيضاً سبعة أصناف من مخلفات الحرب من المتفجرات و ٦٠٢ من الأسلحة و ١٠ ٧٢٥ وحدة ذخيرة للأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، واصلت الدائرة دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بتعزيز القدرات الوطنية في إدارة الأسلحة والذخائر والأمن المادي وإدارة المخزونات. ومثلما طلبت البعثة، استجابت الدائرة بتنفيذ ثلاث مهام متعلقة بالتخلص من معدات متفجرة ونفذت عمليات تدمير كميات كبيرة من المخزون العتيق العائد إلى بعض البلدان المساهمة بقوات، وبلغ مجموعها ٧١٧ ١٤٥ قطعة من الذخائر المتفجرة.

رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكتشف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، أي مخابئ جديدة للأسلحة متصلة بحركة ٢٣ مارس. ولكن تم استرجاع ٣٥ سلاحاً آلياً و ١ ٥٩٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم عقب استسلام بعض عناصر جماعة المايي - مايي رايا موتومبوكي في كيفو الجنوبية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في مقاطعة إيتوري. وإضافة إلى ذلك، أطلقت سلطات مقاطعة كيفو الشمالية سلسلة من المبادرات المتعلقة بتحديد الأسلحة، بما في ذلك مبادرة "ماسيسي بلا أسلحة" للتصدي لمسألة الأسلحة غير المشروعة والشبكات الإجرامية في إقليم ماسيسي وغوما. وأسفرت هذه المبادرة عن اكتشاف مخبأ للأسلحة تابع لجماعة المايي - مايي كيفوافوا في ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ حيث أبلغت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن اكتشاف ٤٦ سلاحاً آلياً، ووحدة ذخيرة دقيقة التوجيه، ومدفع هاون من عيار ٦٠ ملم. وتفيد التقارير بأن معظم الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اقتنيت من داخل البلد، ومن الاتجار بالأسلحة عبر الحدود مع بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وأطلع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بانتظام على المعلومات المتعلقة بتحديد الأسلحة والذخيرة المسترجعة، وذلك لأغراض اقتفاء الأثر. وعلاوة على ذلك، قامت الدائرة في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين

الأول/أكتوبر بتدريب ١٢ عضوا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أساليب البحث عن مخابئ الأسلحة.

التطورات الإقليمية

٤١ - ظلت عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا متوقفة. وفي سياق استعراض منتصف المدة لعملية نزع سلاح هذه القوات، عقد وفد مشترك يتألف من ممثلي الاتحاد الأفريقي والحكومة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبعثة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اجتماعا مع نائب رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فيكتور بيريغورو، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، في لوسامامبو، كيفو الشمالية. وحث الوفد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الامتثال للجدول الزمني لنزع السلاح الكامل وغير المشروط الذي حدده الاجتماع الوزاري المشترك بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في ٢ تموز/يوليه وإلا واجهت إجراء عسكريا. وأكد فيكتور بيريغورو من جديد أن إحراز مزيد من التقدم في نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يتوقف على الحوار السياسي مع رواندا.

٤٢ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع في جنيف فريق المبعوثين الخاصين، بمن فيهم ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، لاستكشاف سبل حل مسألة لاجئي الهوتو الروانديين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الجهود الإقليمية والدولية للتصدي للتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤٣ - وعُقد اجتماع وزاري بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في لواندا، أنغولا. واعترف البيان الختامي بعدم إحراز تقدم في عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأكد من جديد على أنه سيتم اللجوء إلى الإجراءات العسكرية إذا لم تمتثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للجدول الزمني البالغ ستة أشهر ودعا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة إلى تهيئة أوضاع مواتية لعملية نزع السلاح. وفي اجتماع عقدته الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون في ١ كانون الأول/ديسمبر، في أديس أبابا، أُشير بخيبة أمل إلى بطء وتيرة نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وشُدّد على أن الموعد النهائي، وهو ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ملزم وغير قابل للتفاوض.

٤٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه فيكتور بيرينجيرو رسالة إلى الرئيس كابيلا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبعثة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أكد فيها من جديد رغبة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مواصلة عملية نزع السلاح ودعا إلى تشكيل فريق مشترك يتألف من الحكومة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبعثة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا للقيام بزيارة تقييمية إلى مخيم المرور العابر في كيسانغاني. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اضطلع ممثلو الحكومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبعثة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتقييم مشترك للأوضاع في مخيم المرور العابر في كيسانغاني، في مقاطعة أوريونتال، وخلصوا بالإجماع إلى أنها مقبولة بشكل عام. وفي الفترة بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، نُقل ٨٢٠ عنصراً من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بمن فيهم ١٩٠ من المقاتلين السابقين، طوعياً من مخيمات التجميع في كانيايونيغا، كيفو الشمالية، وفي والونغو، كيفو الجنوبية، إلى مخيم المرور العابر في كيسانغاني. وعاد طوعاً إلى رواندا مقاتل سابق وأحد المُعالين، في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بدلا من الانتقال إلى كيسانغاني.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع منسق آلية الرقابة الوطنية في تبادل رسائل مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحركة ٢٣ مارس السابقة فيما يتعلق بتنفيذ إعلانات نيروبي. ونوقشت في الرسائل طرائق إعادة توطين عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين من رواندا وأوغندا المستوفين للشروط المطلوبة؛ وتوضيح حالة المستفيدين من قانون العفو العام؛ والترتيبات لعقد اجتماعات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلانات نيروبي.

٤٦ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلو حركة ٢٣ مارس السابقة مع ممثلي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة أوغندا لمناقشة أمور منها تنفيذ قانون العفو واستمرار وجود عناصر سابقين من حركة ٢٣ مارس في أوغندا. ونظرا لاستمرار الوضع غير المحدد لهذه العناصر على أراضي أوغندا، أعطت أوغندا مهلة مدتها ثلاثة أشهر لإكمال إعادة توطينهم، وفي حالة تعذر ذلك، يمكنهم أن يتقدموا بطلب للحصول على مركز اللاجئين.

٤٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت آلية الرقابة الوطنية الاجتماع التقييمي الثاني في كينشاسا لاستعراض تنفيذ إعلانات نيروبي لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك منح العفو لما مجموعه ٥٥٩ عنصراً سابقاً من حركة ٢٣ مارس، واعترافها بالانتهاء من إعادة توطين عناصر الحركة السابقين من رواندا وأوغندا بنهاية كانون الأول/

ديسمبر. وامتنع رينيه أباندي، منسق حركة ٢٣ مارس سابقاً، عن المشاركة على الرغم من الضمانات الأمنية المقدمة من الحكومة والبعثة. وهذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها المشاركة في الاجتماعات التقييمية التي تعقدها الحكومة. وفي نفس التاريخ، في كمبالا، أوغندا، حذر برتراند بيسيموا، زعيم حركة ٢٣ مارس سابقاً، من احتمال تجدد النزاع بسبب شعور الجماعة المسلحة بالإحباط من بطء التقدم المحرز في تنفيذ إعلانات نيروبي.

٤٨ - وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، سافر وفد حكومي إلى كمبالا لوضع خطة عمل مع السلطات الأوغندية لإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم، مع الأسلحة والمركبات. وقامت الحكومتان بزيارات وعمليات تفتيش في كمبالا وبيهانغا وكيسورو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أعيدت مجموعة أولى تتألف من ١٢٠ عنصراً من عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت التقارير أن ما يقرب من ١ ٠٠٠ عنصر من عناصر الحركة السابقين رفضوا إعادتهم إلى الوطن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وفرّوا من مخيم الإيواء المؤقت في بيهانغا؛ وأفادت التقارير أنهم توجهوا إلى مخيم اللاجئين في روموانجا.

٤٩ - وفي تطورات أخرى، أبرمت جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقات ثنائية مع بعض بلدان المنطقة لتعزيز التكامل الاقتصادي والعلاقات الإقليمية. وعقب اجتماع رفيع المستوى عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر بين الرئيس كاييلا ورئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، قررت لجنة مشتركة في ٢٥ أيلول/سبتمبر إلغاء شرط الحصول على تأشيرة لدخول مواطني أي من الدولتين إلى أراضي الأخرى. وكان تطبيق شرط الحصول على تأشيرة دخول قد بدأ في أعقاب طرد مواطنين كونغوليين من برازافيل، جمهورية الكونغو، في وقت سابق من هذا العام. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، في كينشاسا، أقر البرلمان مشروع قانون يصدّق على المعاهدة التي وقعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا بشأن بناء سد غراند إنغا.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

إصلاح قطاع الأمن

٥٠ - في ظل عدم إحراز الحكومة تقدماً صوب وضع استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، لاقت إعادة تنظيم هيكل قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر والحرس الرئاسي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ترحيباً باعتبارها خطوة إيجابية يمكن أن تيسر تحسين إدارة وأداء قطاع الدفاع. وتابعت البعثة المشاورات

مع الحكومة والشركاء الرئيسيين لوضع اقتراح ملموس لدعم إنشاء قوة للرد السريع تكون خاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة، لتكون نقطة البداية لإصلاحات أوسع في قطاع الدفاع.

٥١ - وتواصل التقدم في عملية إصلاح الشرطة بوتيرة بطيئة، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى عدم تخصيص الحكومة موارد مالية كافية. ومع ذلك، واصلت البعثة جهود التنسيق لدعم إصلاح الشرطة. ونفذت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير برنامجين تدريبيين للشرطة الوطنية الكونغولية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودربت البعثة ٦٠ من ضباط الشرطة القضائية في مقاطعة إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على كيفية التصدي للعنف الجنسي والجنساني وأجرت أيضا تدريبات على الحفارة المجتمعية شارك فيها ٢٤٥ من ضباط الشرطة الكونغولية في بونيا وكيسنغاني، في مقاطعة أورينتال.

توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٥٢ - في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أقر وزير التخطيط وحكام كيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال وكيفو الجنوبية اختيار ١٣ منطقة ذات أولوية كي تُنفذ فيها أنشطة التدخل في إطار الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار. وحتى يتسنى وضع رؤية مشتركة بين الحكومة والشركاء الدوليين وتوفير إطار برنامجي لهذه الاستراتيجية، أُجريت تحليلات للتراز وتقييمات للاحتياجات في المناطق ذات الأولوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شرع الممثلون الوطنيون وممثلو المقاطعات المعنيون باستراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من النزاع المسلح، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، في وضع استراتيجيات لتحقيق الاستقرار في المقاطعات وخطط عمل لكيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال وكيفو الجنوبية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن حاكم كيفو الجنوبية التزامه بضمان دفع مرتبات لمستويات كافية من الموظفين لضمان تقديم الخدمات للسكان في المناطق التي تنفذ فيها المشاريع. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر أيضا، أطلقت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام، مشروعين في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في كاليهي، كيفو الجنوبية ومامباسا، مقاطعة أورينتال. وتتعلق هذه المشاريع بتحويل الصراع واستعادة سلطة الدولة والانتعاش الاقتصادي.

٥٣ - وأنشأت البعثة ثلاث جزر استقرار إضافية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليصل مجموع جزر الاستقرار إلى تسع في كاتانغا وكيفو الشمالية ومقاطعة أورينتال وكيفو الجنوبية. وفي هذه المناطق، تتواصل البعثة مع السكان المتضررين من النزاع والموظفين الحكوميين المسؤولين عن الأمن والعدالة والإدارة المدنية لتحديد المبادرات التي ستدعم استعادة سلطة الدولة. وبلغ عدد المشاريع سريعة الأثر التي تمت الموافقة عليها حتى ١٧ كانون الأول/

ديسمبر ٢٤ مشروعا، تبلغ قيمتها ١,١ مليون دولار، إلى جانب ٢٥ مشروعا آخر قيد الإعداد بقيمة ١,٤ مليون دولار، لدعم جزر الاستقرار. ويجري حاليا بذل جهود لربط هذه المبادرات بالمشاريع المنفذة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

المؤسسات القضائية والإصلاحية

٥٤ - ساعدت خلايا دعم الادعاء التابعة للبعثة سلطات القضاء العسكري في إجراء تحقيقات وعقد محاكم متنقلة في ما لا يقل عن ١٢ منطقة نائية. وشملت القضايا أفرادا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، والجماعات المسلحة، يزعم أنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم خطيرة أخرى، بما في ذلك القتل والاعتصاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت خلايا دعم الادعاء في خمس بعثات تحقيق، وقدمت الدعم لخمس جلسات للمحاكم المتنقلة بشأن ٨٨ قضية، صدر فيها ٣٠ حكما، شملت ٢٠ إدانة، وأربعة أحكام بالبراءة، فيما أعيدت ست قضايا إلى الجهة المختصة من أجل إجراء المزيد من التحقيق فيها.

٥٥ - وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه البعثة في مجال إدارة نظام السجون، بما في ذلك إصلاح السجون، والفصل بين الرجال والنساء فيها، وأمن السجون وتدريب موظفيها، ظلت الظروف السائدة في السجون في جميع أنحاء البلد مزرية بسبب الافتقار إلى التزام قوي من قبل الحكومة وعدم تخصيصها لموارد كافية لقطاع السجون. ومع ذلك، واصلت البعثة القيام بالدعوة لدى الحكومة لتشجيع تعزيز الملكية الوطنية لقطاع السجون، وبادت إلى إبرام اتفاق مع السلطات الوطنية لإنشاء لجنة توجيهية بغية استعراض خطة إصلاح السجون، ووضع استراتيجية وطنية بشأن العدالة والإصلاحات، وخريطة طريق من أجل قطاع الإصلاحات، ومنهاج تدريبي لموظفي السجون بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأدى عدم وجود رؤية واستراتيجية وطنيتين في مجالي العدالة والإصلاحات، بما في ذلك التأخير في إقرار المشاريع المدرجة في إطار البرنامج المشترك لدعم العدالة، إلى جعل استدامة أثر الدعم المقدم من البعثة في هذين المجالين أمرا صعبا.

تحقيق اللامركزية

٥٦ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر، في كينشاسا، قدمت الحكومة إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون إنشاء الصندوق الوطني لتوزيع الموارد بإنصاف، الذي يسعى إلى إعادة توزيع الإيرادات والاستثمارات على جميع المقاطعات. ولم ينفذ بعد بالكامل الحكم الدستوري الذي ينص على أن المقاطعات تتلقى نسبة ٤٠ في المائة من الموارد التي تدرّها. وفي ١ تشرين

الأول/أكتوبر، في كاتانغا، حث رئيس مجلس المقاطعة حكومة البلد على أن تحول إلى حكومة المقاطعة ٤٠ في المائة من إيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى المرتبطة بها التي تم جمعها من المقاطعة خلال النصف الأول من السنة، والتي تقدر بمبلغ ٨٣٠ مليون دولار.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

٥٧ - تعثرت الجهود الرامية إلى المضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية، ويعزى ذلك جزئياً إلى التأخر في تشكيل حكومة "التلاحم الوطني". وظل برنامج قروض صندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته ٥٣٢ مليون دولار وبرنامج المساعدة التقنية بشأن الإصلاحات الهيكلية معلقين بسبب الافتقار إلى الشفافية في قطاع التعدين. وقد أُحرز بعض التقدم في تحويل محكمة العدل العليا إلى ثلاث محاكم منفصلة (المحكمة الدستورية، ومجلس الدولة، ومحكمة النقض) على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٢٣ من الدستور، وعين الرئيس كابيلا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر كبار القضاة في مكتب المدعي العام في المحكمة الدستورية.

استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها

٥٨ - في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في كينشاسا المنتدى الثامن المتعلق بموضوع تعزيز حسّ المسؤولية في قطاع الإمداد بالمعادن، بمشاركة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبعثة، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسعى المنتدى إلى دعم وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن بذل العناية الواجبة في قطاع الإمداد بالمعادن، وقانون دود - فرانك الذي سُنَّ في الولايات المتحدة، من أجل ضمان أن تكون المعادن المستخرجة والمصدّرة من المناطق المتضررة من النزاع مرفقة بوثائق تثبت أن ليس لها أي صلة بالنزاع. وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والأمني إلى الفريق المشترك المعني بعمليات التحقق الذي منح، منذ تشرين الأول/أكتوبر، موافقات بشأن ٣٠ موقعا جديدا للتعدين بوصفها مواقع لا تربطها صلة بالنزاع. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، وقع وزير العدل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، مذكرة تفاهم مع شركة ثانية للإسراع بالتحقق من مواقع التعدين.

رابعاً - إعادة تشكيل البعثة ونقل المسؤوليات

٥٩ - قام كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بإجراء تحليل معمق لحالة عملية نقل المسؤوليات. وقد أكد التقييم أن الافتقار إلى التمويل قد عرقل في معظم الحالات قدرة

فريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. وشملت التوصيات الصادرة زيادة تحديد الأدوار فيما يتعلق بإصلاح العدالة والإصلاحات، وتقديم الدعم إلى عملية بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون؛ والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة؛ وتنسيق الاستراتيجية الوطنية بشأن العنف الجنسي والجسدي؛ واستخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها، والمساعدة الانتخابية.

٦٠ - واتفق كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على وضع خطة استراتيجية مشتركة مبنية على صيغة منقحة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وسيعُدُّ الإطار المنقح، الذي سيشمل أولويات البعثة، بالتعاون مع النظراء الحكوميين، وسيكون متسقاً مع الخطط الحكومية ذات الصلة. والهدف من ذلك هو ضمان تخطيط الموارد وتعبئتها على نحو مناسب من أجل إعادة تحديد موقع الوجود المتكامل للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الثلاث القادمة كجزء من استراتيجية خروج أوسع نطاقاً.

خامساً - ملاحظات

٦١ - أرحب بتعيين الحكومة الجديدة التي طال انتظارها وبإشراك بعض أعضاء المعارضة السياسية فيها. وأهيب بالحكومة أن تتولى مسؤولياتها المتعلقة بحماية المدنيين والحكومة وتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، والإسراع في الوقت نفسه في القيام بالإصلاحات الهيكلية. وأحث السلطات على التعجيل باعتماد ميزانية لعملية الانتخابية ونشر جدول زمني شامل للانتخابات. كما أدعو السلطات الوطنية إلى معالجة أوجه عدم اليقين المحيطة بالانتخابات، التي تهدد بتقويض ثقة أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في المسار السياسي للبلد واستقراره في المستقبل.

٦٢ - ويساورني القلق إزاء التقارير عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد أعضاء المعارضة السياسية وبعض الأفراد الذين ينتقدون السلطات الكونغولية. فحرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي مكونات أساسية لحياة سياسية حيوية وللعلمية الديمقراطية. وأعرب من جديد عن إدانتني لقرار الحكومة القاضي بطرد مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في أعقاب نشر تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية خلال "عملية ليكوفي". فاحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أمران أساسيان جداً من أجل تحقيق السلام

والاستقرار على المدى الطويل. وسيواصل كل من البعثة والمكتب المشترك لحقوق الإنسان تنفيذ ولاية مجلس الأمن المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٣ - وعلى الرغم من أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أحرزت تقدماً هاماً، بتكلفة باهظة، في عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية منذ كانون الثاني/يناير، يساورني شعور بالجزع إزاء تصاعد الهجمات المروعة للتحالف والعناصر المنتسبة إليه التي أدت إلى مقتل مئات المدنيين العزل. وأؤيد التعاون المتزايد بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة البعثة. ومن شأن اعتماد البعثة لنهج يتسم بالمزيد من المرونة والقوة والقدرة على الحركة أن يؤدي إلى زيادة تعزيز التصدي لهذه الهجمات غير المتناظرة وعلى الرغم من أن هذه الحوادث قد تعكس تغييراً في الأساليب التي تتبعها تحت الضغط جماعة معينة مسلحة، فإن لها جذوراً معقدة مرتبطة بالمنافسات السياسية المحلية وكذلك، على وجه الخصوص، بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية. ومن الأهمية بمكان أن تتصدى الحكومة لحالات التواطؤ بين الشبكات الواسعة التي تقف وراء هذه الهجمات الوحشية، وبعضها داخل صفوف قوات أمن البلد نفسها.

٦٤ - وللتراعات المستمرة، ليس فقط في إقليم بيني بل أيضاً في جميع أنحاء شرق البلد، أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية لا يمكن معالجتها من خلال العمل العسكري وحده. ولتعطيل الشبكات غير المشروعة التي تدمر النزاع، لا بد من أن تلتزم جميع الجهات المعنية - الوطنية والإقليمية والدولية - التزاماً حقيقياً بالتحول من عقلية اقتصاد الحرب إلى نهج الأنشطة الاقتصادية في أوقات السلم. والاستثمار الخاص أمر بالغ الأهمية للاستقرار على المدى الطويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن ما دام الاقتصاد غير المشروع يهيمن، سيظل تحقيق مكاسب حقيقية في سبل العيش ومستويات المعيشة بعيد المنال.

٦٥ - وأدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها إلى العمل عن كثب، بطرق منها الاتفاقات الثنائية، وبروتوكولات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وإطار السلام والأمن والتعاون، لتعزيز أمن الحدود، واعتقال ومحاكمة الأشخاص الضالعين في الاتجار عبر الحدود بالموارد الطبيعية الكونغولية. وأدعو كذلك الشركاء الإقليميين والدوليين إلى تشديد الأنظمة التي تقوم من خلالها الجهات الفاعلة الاقتصادية في بلدانهم بالاشتراك في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٦ - وتبين مبادرات جزر الاستقرار التي تنفذها البعثة في المناطق المحررة مؤخرًا مثل روتشورو في كيفو الشمالية، وفي المناطق التي يمكن فيها لتلك المبادرات أن تحد من العنف المجتمعي أو تشجع على نزع السلاح، كما في سانغي وشابوندا في كيفو الجنوبية،

كيف يمكن أن يساهم حفظ السلام في تحقيق الاستقرار مبكراً عن طريق توفير مناخ ملائم لاستعادة سلطة الدولة والحوار المجتمعي. وينبغي لأسرة الأمم المتحدة أن تدعم تحقيق أهداف أوسع نطاقاً وعلى المدى الطويل في مجال تحقيق الاستقرار في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تحدد الجهود الرامية إلى العمل مع الحكومة والشركاء في إطار خطة تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٧ - وعلى الرغم من المكاسب الهائلة في مجال تحقيق الاستقرار في بعض المناطق، لا تزال أشعر بقلق متزايد إزاء الحالة الإنسانية، لا سيما في مقاطعة كاتانغا. ولا بد من التصدي لتمرّد جماعة المايي - مايي كاتا - كاتانغا، ونزاع توا - لوبا، والتشريد الداخلي الواسع النطاق للسكان، مع تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في كاتانغا الشمالية.

٦٨ - وفي ما يتعلق بعملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أؤيد تأييداً تاماً موقف المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: من الضروري اتخاذ إجراءات عسكرية في حال عدم الامتثال بعد انصرام مدة الأشهر الستة المحددة، أي بحلول الموعد النهائي الذي هو ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية على التثبت بقرارهما واتخاذ إجراءات حاسمة إذا لم تكمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع السلاح بحلول ٢ كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من عدم إمكانية إيجاد حل عسكري صرف لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد أصبح ذلك حتمياً الآن بسبب تقصير الجماعة نفسها.

٦٩ - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة أوغندا للإسراع بإعادة العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس من أوغندا إلى أوطانهم. ويساورني القلق إزاء الرفض المتكرر لمنسق الحركة التفاوض مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ إعلان نيروبي. وتمثل إعادة عناصر الحركة إلى أوطانهم جزءاً حاسماً من الالتزامات المحددة في إعلان نيروبي. وتنفيذه أمر حيوي لوضع حد للحلقة المفرغة من العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عموماً. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تقوم، من خلال العمل على نحو وثيق مع حكومتي أوغندا ورواندا، بإتمام الإعادة الطوعية لجميع العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس إلى أوطانهم، وكفالة معاملتهم وفقاً للالتزامات الدولية، مع المضي قدماً في تنفيذ غير ذلك من الالتزامات المتبقية في إطار إعلان نيروبي.

٧٠ - إن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم جزء حيوي من تحييد خطر الجماعات المسلحة. وأشعر بالقلق إزاء حالات التأخير في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإزاء سوء المعاملة في مواقع تجميع المقاتلين، الذي يثني المقاتلين السابقين عن إلقاء السلاح والانضمام إلى العملية. ويجب أن تستغل التطورات الإيجابية، مثل إعراب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عن استعدادها للاستسلام، استغلالاً كاملاً وألا يُجازف بإهدارها نتيجةً لنقص الأموال. ولا بد من القيام فوراً بإتاحة الأموال المتعهد بها، لا سيما من جانب الحكومة، والشروع في أنشطة التوعية وإعادة الإدماج دون تأخير لا مبرر له.

٧١ - وأود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، مارتن كوبلر، وموظفي وموظفات بعثة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يعملون في بيئة مليئة بالتحديات وغير مستقرة في كثير من الأحيان. وأشكر أيضاً البلدان المشاركة بقوات وبأفراد شرطة، والشركاء الثنائيين، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، وفريق المبعوثين الخاصين على ما قدموه من دعم.